

# جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

Faculté : Sciences économiques et commerciale et de gestions

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Département : Sciences économiques

قسم: العلوم الاقتصادية



مسابقة الدخول للدكتوراه الطور الثالث، ل م د 2020/2019

Concours d'accès au doctorat 3<sup>e</sup> cycle, LMD 2019/2020

Spécialité :

نقود ومؤسسات مالية

الاختصاص:

Variante :

01

الخيار رقم:

Epreuve :

الاقتصاد النقدي والمالي

اختبار:

السؤال الأول: (12 نقطة)

شاع استخدام السياسة النقدية غير التقليدية بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

المطلوب:

- 1- ما سبب اللجوء لاستخدام أدوات السياسة النقدية غير التقليدية؟
- 2- حدد الفرق بين السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية من ناحية الأهداف النهائية؟
- 3- ما الفرق بين سياسة التيسير الكمي والتمويل غير التقليدي في الجزائر؟
- 4- ما هي الآثار المتولدة عن تطبيق السياسة النقدية غير التقليدية في الجزائر؟

السؤال الثاني: (08 نقاط)

يمكن أن نميز بين نظامين تمويلين يسمحان بتحقيق التوافق بين الوحدات صاحبة الفائض والوحدات صاحبة

العجز.

1- حدد نوعية الأنظمة المالية وأسلوب التمويل السائد في كل منها؟

2- ما هي معايير التمييز بين النظامين؟

# جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

Faculté : Sciences économiques et commerciales et sciences de gestions



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Département : Sciences économiques

قسم: العلوم الاقتصادية

مسابقة الدخول لدكتوراه الطور الثالث، ل م د 2020/2019

Concours d'accès au doctorat 3<sup>e</sup> cycle, LMD 2019/2020

Spécialité : نقود ومؤسسات مالية الاختصاص:

Variante : 01 الخيار رقم:

Epreuve : الاقتصاد النقدي والمالي اختبار:

الإجابة على السؤال الأول: (12 نقطة)

1- يتم اللجوء لأدوات السياسة النقدية غير التقليدية في أوقات الأزمات، حيث يكون الاقتصاد في حالة ركود وتكون معدلات الفائدة قريبة من الصفر، ولا يمكن تخفيضها أكثر للخروج من الركود بسبب حالة عدم التأكد في الاقتصاد وامتناع البنوك عن عملية الإقراض، فهنا يتدخل البنك المركزي من أجل ضخ كميات نقدية إضافية من أجل تشجيع الطلب وتوفير احتياطات للبنوك من أجل الإقراض.

2- يكمن الفرق بين أهداف السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية في أن السياسة النقدية التقليدية تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق الاستقرار النقدي؛ في حين تهدف السياسة النقدية غير التقليدية بالدرجة الأولى إلى رفع معدل النمو والتشغيل في الاقتصاد.

3- تقوم سياسة التيسير الكمي على تدخل البنك المركزي بشراء الأوراق المالية الحكومية من مختلف المتعاملين بما فهم البنوك من أجل زيادة كمية النقود في الاقتصاد وتغذية احتياطات البنوك، بينما التمويل التقليدي في الجزائر يقوم على تدخل بنك الجزائر من أجل شراء أية أوراق مالية حكومية تقوم الخزينة بإصدارها دون المرور على السوق المالي من أجل تغطية العجز الحكومي وهو ما ينتج عنه طبع كميات نقدية إضافية.

4- يؤدي تطبيق السياسة النقدية غير التقليدية في الجزائر إلى طبع كميات كبيرة من النقود لا يقابلها إنتاج حقيقي بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي أو جموده، وهذا ما يؤدي إلى توفر كميات نقدية جديدة (قوة شرائية جديدة لا يقاها إنتاج) فيرتفع الطلب على السلع والخدمات دون زياد المعروض منها فترتفع الأسعار بشكل كبير وتمتاز قيمة العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية.

نميز بين نظامين تمويلين هما:

- اقتصاد الاستدانة الذي يسيطر فيه التمويل غير المباشر
- اقتصاد السوق المالي الذي يسيطر فيه التمويل المباشر

2- هناك العديد من المعايير للتمييز بين اقتصاد سوق رأس المال واقتصاد الاستدانة هي :

- المعيار الأول: يتعلق بأسلوب تمويل الاقتصاد. ففي اقتصاد السوق المالي يتم التوفيق بين قدرات التمويل وحاجيات التمويل من خلال هيمنة أسواق المال (تمويل مباشر). أما في اقتصاد الاستدانة فيسيطر التمويل غير المباشر الذي يوفره الوسطاء الماليون (مصرفيون أو غير المصرفيون):

- المعيار الثاني: يتعلق بطريقة تحديد سعر الفائدة، ففي اقتصاد السوق المالي، يكون سعر الفائدة مرنا، يتحدد بحرية في إطار سوق تنافسي، أو من طرف المؤسسات المالية المهيمنة في السوق. أما في اقتصاد الاستدانة فإن معدل الفائدة ثابت تقريبا، ويتم تحديده بطريقة إدارية من طرف السلطة النقدية:

- المعيار الثالث: في اقتصاد المديونية يكون الوسطاء الماليون المصرفيون مدينون بشكل هيكلي للبنك المركزي، الذي يعتبر بمثابة مقرض ملاذ أخير مقيد (المقرض النهائي)، لإعادة تمويل البنوك تتم من البنك المركزي من خلال عملية إعادة الخصم أو من خلال التدخل في سوق ما بين البنوك. أما في نظام السوق المالي، فإن البنك المركزي يعتبر مقرض ملاذ أخير غير مقيد، أي أنه لا يتدخل إلا إذا كانت استدامة النظام المصرفي مهددة.

- المعيار الرابع: يتعلق بالدور الذي تلعبه الحكومة ضمن النظام المالي (درجة استقلالية البنك المركزي عن الخزينة)، بإعطاء الأولوية سواء للرقابة والتحكم في المجاميع النقدية، الرقابة على عملية توليد النقود، التنظيم الوقائي (التحوطي) للنظام المالي، تعزيز اللوائح الخاصة ببعض أنواع المؤسسات..... أو أنها تتدخل كأى متعامل اقتصادي في الأسواق. ففي نظام اقتصاد السوق المالي يكون تدخل الحكومة ضعيفا.